

القانون المصرفي السعودي



القانون المصرفي

مجموعة من الأنظمة واللوائح والتعليمات والقواعد والمبادئ التي تنظم العمل المصرفي بالمملكة العربية السعودية وتحديداً فيما يتعلق بالعلاقة المصرفية والتمويلية والائتمانية بين البنوك وشركات التمويل وشركات المعلومات الائتمانية والعملاء



المنظومة المصرفية

١ - مؤسسة النقد العربي السعودي

البنوك

شركات التمويل

شركات المعلومات الائتمانية

الشركات العقارية التابعة للبنوك

٢- هيئة السوق المالية

شركات الوساطة المالية (كابيتال) التابعة للبنوك

٣- اللجان القضائية التي تخضع لها البنوك



الأنظمة واللوائح والمبادئ المصرفية والتمويلية والائتمانية

صادرة من مؤسسة النقد (ساما) أو تحت اشرافها ورقابتها			صادرة من مجلس الوزراء
قواعد تطبيق أحكام نظام مراقبة البنوك	اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل	لائحة متطلبات التعيين في المناصب القيادية بالبنوك	نظام مؤسسة النقد العربي السعودي
مبادئ حماية عملاء شركات التمويل	اللائحة التنفيذية لنظام الايجار التمويلي	قواعد الحسابات البنكية	نظام مراقبة البنوك
مبادئ حماية عملاء المصارف	المتطلبات الإجرائية لتوثيق الرهن العقاري	سياسة الإبلاغ عن المخالفات داخل البنوك	نظام الايجار التمويلي
ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد	مبادئ التمويل المسئول للأفراد	ضوابط اصدار وتشغيل بطاقات الائتمان	نظام التمويل العقاري
	ضوابط تملك البنوك وشركات التمويل العقاري للعقارات في مكة والمدينة	المبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك	نظام المعلومات الائتمانية
القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة ٢٠٠٠	نظام الشركات	نظام مكافحة غسل الأموال	نظام مراقبة شركات التمويل



القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة ٦٠٠

الدوليـــة

بالاعتمادات وصحتها ولا المستندية يُحكم ليسال عسن وفقاً لهذه البضاعة وللبنك القواعد المسيتندات

ضماناً للدفع

تصدر من تعتمد من لجنة تنظم علاقة في القضايا من أهم القواعد غرف ـــة الأمـم المتحدة البنوك والعملاء المصرفية أن البنك يُسأل التجارة للقانون التجاري عند طلب الاعتماد المتعلق ه عن المستندات الـــدولي المستندي بباریس (الیونســـترال) وهم من قاموا بصياغة قواعد التحكيم التجاري الدولي



هيئة السوق المالية

شركات الوساطة المالية (التابعة للبنوك)

- شركات الكابيتال
- شركات مستقلة تماماً عن البنوك في الإدارة
 - تدير المحافظ والصناديق الاستثمارية
- ترتبط بالبنوك في الحسابات المربوطة بالمحافظ
 - تخضع في عملها لأنظمة السوق المالية.

الأنظمة واللوائح

نظام هيئة السوق المالية
لائحة الاندماج والاستحواذ
لائحة صناديق الاستثمار العقاري
لائحة حوكمة الشركات
لائحة الأشخاص المرخص لهم



القضايا التي تكون البنوك/ شركات التمويل طرفًا فيها

الجهة المختصة	الحالة
المحكمة العمالية	قضية بين البنك وأحد العاملين لديه
المحكمة العامة	قضية بين البنك ومالك العقار لفرع البنك بسبب تنفيذ عقد الايجار
لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	قضية بين البنك وعميله بسبب تمويل عقاري
لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	قضية بين البنك وعميله بسبب إيجار تمويلي
لجنة المنازعات المصرفية	قضية بين البنك وعميله بسبب سحوبات من حسابه دون علمه
لجنة المنازعات المصرفية	قضية بين البنك وعميله بسبب اعتماد مستندي
لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية	قضية بين البنك وعميله بسبب عدم تحديث اسمه في (سمة)
لجنة المنازعات المصرفية	قضية بين البنك وعميله للتعويض عن عدم تحديث اسمه في سمة



القضايا التي تكون البنوك/ شركات التمويل طرفًا فيها

الجهة المختصة	الحالة
المحكمة العامة	قضية بين البنك وعميله بينهما عقد تمويل عقاري والنزاع على ملكية العقار/ أو عدم افراغ العقار
لجنة المنازعات المصرفية	قضية بين البنك وعميله بسبب تسهيلات ائتمانية بضمان محفظة الأسهم
لجنة المنازعات المصرفية	قضية بين البنك وعميله بسبب اتفاقية تمويل تجاري
لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية	قضية بين المدعي العام وشركة تمويل غير مرخصة من ساما
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية	قضية بين البنك وعمليه بسبب صندوق استثماري
لجنة المنازعات المصرفية	قضية مقامة من بنك أجنبي ضد مقيم في المملكة بسبب مصرفي
المحكمة التجارية	قضية مقامة من مساهمي البنك ضد قرارات مجلس إدارة البنك
لجنة النظر في مخالفات نظام مراقبة البنوك	مخالفة مجلس إدارة البنك لعدم الإبلاغ عن المخالفات الجسيمة



القضايا التي تكون البنوك/ شركات التمويل طرفًا فيها

الجهة المختصة	الحالة
محكمة التنفيذ	قضية بين البنك وعميله بموجب سند لأمر موقع من العميل
لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في الحق العام والخاص	قضية بين مستثمر في الأسهم ومدير محفظته (غير مصرح له بإدارة المحافظ)
المحكمة التجارية	قضية بين البنك وشركة مقاولات لبناء فرع للبنك
اللجنة الاستئنافية للمنازعات والمخالفات المصرفية	قرار صادر من لجنة النظر في مخالفات مراقبة البنوك أين يُستأنف؟
ديوان المظالم	قرار صادر من لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية أين يُستأنف
المحكمة التجارية	قضية بين البنك وعميله بسبب افلاس عميله وتقدمه بطلب التصفية



اللجان القضائية المختصة حال كان البنك طرف

موضوع الدعوى	الجهة المختصة
دعوى مصرفية بحتة	لجنة المنازعات المصرفية/ اللجنة الاستئنافية للمنازعات والمخالفات المصرفية
دعوى تمويل عقاري/ ايجار تمويلي	لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية / اللجنة الاستئنافية
دعوى ضد مسئول البنك	لجنة النظر في مخالفات نظام مراقبة البنوك/ اللجنة الاستئنافية المصرفية
دعوى عدم تحديث البيانات في سمة	لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية/ ديوان المظالم
فيما يتعلق بعمليات الأسهم والصناديق	لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية/ اللجنة الاستئنافية
اللجنة الاستئنافية للمنازعات والمخالفات	قرار صادر من لجنة النظر في مخالفات مراقبة البنوك أين يُستأنف؟
المصرفية	
ديوان المظالم	قرار صادر من لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية أين يُستأنف

اللجان القضائية

لجنة المنازعات المصرفية

- يشترط لإقامة الدعوى أمام لجنة المنازعات المصرفية شرطان: ١- يكون أحد أطرافها بنك ٢- تكون الدعوى مصرفية
 - تحكم بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين
 - تعمل وفق قواعد عمل اللجان المصرفية الصادر عن مجلس الوزراء.
- لا يجوز للجنة سماع الدعوى بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ محل المطالبة أو من تاريخ العلم بالواقعة محل الدعوى إلا إذا تقدم المدعي بعذر تقبله اللجنة
 - تطبق أحكام نظام المرافعات الشرعية فيما لم يرد به نص في القواعد
 - لها الاستعانة بالخبراء وغالباً ما تكون إدارة الاشراف البنكي بمؤسسة النقد هي جهة الخبرة
 - لها الحق في إصدار قرارات بالحجز على حسابات المصرفية والاستثمارية ومستحقات لدى الجهات الحكومية، وكذلك منع من التعامل مع الجهات الحكومية والبنوك، ومنعه من السفر
 - تكون قرارات اللجنة قابلة للطعن أمام اللجنة الاستننافية خلال ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد لتسلم نسخة القرار، وإلا أصبح القرار غير قابل للطعن أمام أي جهة أخرى.

اللجنة الاستئنافية للمنازعات والمخالفات المصرفية

١- تختص بالنظر في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات
لجنة المناز عات المصرفية

٢- تختص بالنظر في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات
لجنة النظر في مخالفات نظام مراقبة البنوك

- قراراتها نهائية وغير قابلة للطعن أمام أي جهة أخرى

بعض المبادئ القضائية التي تعمل بها اللجان المصرفية

- ١ ـ صرف البنك لشيك مزور؛ خطأ يتحمل تبعته.
- ٢ ـ الكفالة التضامنية تعني ضم ذمة الكفيل إلى ذمة المدين.
 - ٣- لا يجوز التوسع في تفسير الوكالة.
- ٤ ـ تبرأ ذمة العميل في حالة الإصابة بإعاقة أو عجز مستديم خلال مدة العقد متى ما نص العقد على منح العميل ذلك الحق.
- ٥- الإبراء الضمني لذمة الكفيل عند حصول البنك على قرار في الدعوى التي أقامها ضد مدينه الأصيل دون الكفيل.
- ٦- ادعاء العميل بأنه لم يطلب التمويل من البنك ولم يوقع على مستنداته يعتبر ادعاء غير منتج طالما ثبت إيداع قيمة التمويل في حسابه والاستفادة منه.

اللجان القضائية

لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية

اختصاصات وصلاحيات اللجنة:

- الفصل في المخالفات والمنازعات ودعاوى الحق العام والخاص.

كما حدد المرسوم الملكي الحالات التي لا تدخل ضمن اختصاص اللجنة، وهي كالآتي:

- الفصل في المنازعات الناشئة من عقود التمويل العقاري المبرمة بين المستفيدين والممولين العقاريين، وعقود الإيجار التمويلي إذا كان محل المنازعة حقاً عينياً على عقار.

- الفصل في منازعات الأوراق المالية الناشئة من نشاط التمويل.

اللجنة الاستئنافية للفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية

- تحكم بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين
- تعمل وفق قواعد عمل اللجان المصرفية الصادر عن مجلس الوزراء.
- لا يجوز للجنة سماع الدعوى بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ محل المطالبة أو من تاريخ العلم بالواقعة محل الدعوى إلا إذا تقدم المدعي بعذر تقبله اللجنة
- تطبق أحكام نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية فيما لم يرد به نص في القواعد
- تستأنف قرارتها أمام اللجنة الاستئنافية للفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية خلال ٣٠ يوم وقرارتها نهائية

بعسض المبادئ القضائية التي تعمل بها اللجان التمويلية

- لا تنظر اللجنة لطلبات إعادة الجدولة إذا اتفق الطرفان عن رضا واختيار على نسبة الاستقطاع.
- إن إجمالي الضمان ليس له علاقة بإجمالي الالتزام، وعليه فإن انخفاض راتب العميل لا يترتب عليه بالضرورة الالتزام بإعادة الجدولة.
- عقود التمويل التأجيري وعقود التمويل العقاري لا تنطبق عليها النسبة العليا المحددة للاستقطاع (٣٣٪ من راتب العميل)

اللجان القضائية

لجنة النظر في مخالفات نظام المعلومات الائتمانية

النظر في المخالفات والفصل في المنازعات والخلافات التي تنشأ بين المستهلك والأعضاء والشركات، وكذلك دعاوى الحق العام الناشئة من تطبيق أحكام نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

إيقاع العقوبات الجزائية على كل من يرتكب أي مخالفة لأحكام نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

كما جاء في المادة الخامسة عشرة من نظام المعلومات الائتمانية أنه يجوز لمن لحق به ضرر ناتج من ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في نظام المعلومات الائتمانية بعد صدور قرار من اللجنة اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة لطلب التعويض عن الأضرار التي لحقت به.

كما اشترطت المادة الثانية والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام المعلومات الائتمانية على تقدم المتضرر من ارتكاب مخالفات هذا النظام بشكوى إلى شركة المعلومات الائتمانية قبل رفع شكواه إلى اللجنة للنظر والفصل فيها.

ويجوز للمتظلم من قرارات اللجنة التظلم أمام ديوان المظالم خلال (ستين) يوماً من تاريخ تبلغه بالقرار.

نموذج دعوى مصرفية



نموذج دعوى تمويلية



کیف تقدم دعوی مصرفیة / تمویلیة؟

ما هي طريقة تقديم لائحة الدعوى؟ وما المستندات المطلوبة؟

أو لاً؛ يجب أن تكون لائحة الدعوى مطبوعة على ورقة مقاس A كوليست مكتوبة بخطة اليد، نوع الخط Traditional Arabic، حجمه ١٤، مساحة الهوامش من كافة الجهات الأربع ٢ سم.

ثانياً؛ أن تكون اللائحة موجهة إلى أمين عام لجان المناز عات والمخالفات المصرفية والتمويلية

ثالثاً؛ شرح الدعوى بشكل واضح ومختصر.

رابعاً؛ تحديد الطلبات على وجه الدقة.

خامساً؛ المستندات المطلوبة:

السجل التجاري
السبس في حال كان المدعي شركة
السيس في حال كان المدعي شركة
الوكالة
الوكالة
الوكالة
الورثة في حال كان المدعون كل أو بعض الورثة
السخ من المستندات المؤيدة للدعوى مثل الاتفاقيات، كشوف الحساب



أشكر لكم ثقتكم ومشاركتكم

للتواصل البريد الالكتروني للمكتب

info@fmb-lawfirm.com